|  |
| --- |
| **العوامل المؤثرة على تطبيق عملية تدقيق المدقق من قبل الجهات المشرفة على مهنة التدقيق****(دراسة لآراء عينة من المدققين والاكاديميين في إقليم كوردستان)** |
| م.هوشيار عبدالله حويزقسم المحاسبة,كلية الإدارة والإقتصاد,جامعة صلاح الدين، أربيل، إقليم كوردستان, العراقHoshyar.dzayee@su.edu.krd |

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **معلومات البحث** |  | **الملخص** |
| **تاريخ البحث:**الاستلام:٥/٦/٢٠٢٢القبول:٧/٧/٢٠٢٢النشر: |  | **يهدف هذا البحث الى دراسة وتحليل أهم العوامل التي تؤثر على عملية تدقيق وتفتيش ومراجعة عملية التدقيق التي نفذها المدققون في إقليم كوردستان وذلك نظرا لأهمية عمل المدققين في إضافة الثقة والمصداقية للقوائم المالية التي تستخدم لاتخاذ القرارات. لقد تم تشكيل لجان تفتيش ومراجعة من قبل الجهات التي تشرف على مهنة المدقق من اجل تفتيش ومتابعة عمل المدققين, ولكن هنالك الكثير من العوامل التي تؤثر على عمل هذه اللجان مما يؤدي الى عدم تنفيذ عملية التفتيش بشكل سليم وصحيح مما يؤدي الى عدم وجود مراجعة ومتابعة كافية وملائمة لعمل المدققين والذي بدوره يؤثر على جودة عمل المدققين بشكل سلبي. ولتحقيق هدف الدراسة وإختبار فرضياته تم إعداد استبانه وزعت على مجموعة من المدققين والأكادميين المختصين وبعد جمع البيانات تم تحليلها بالأساليب الإحصائية المناسبة . وقد توصل الباحث إلى مجموعة من النتائج ومن** أهمها أن هناك مجموعة من العوامل المتباينة التأثير في عمليات التدقيق للحسابات والتي تؤدى من قبل المدققين في إقليم كوردستان العراق، وأن العوامل المرتبطة بالمدققين هي أعلى تأثيراً في عملية تفتيش ومراجعة عمل المدققين من العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة وذلك استناداً لما أفرزته نتائج تحليل الإنحدار**.** وفي ضوء نتائج البحث قدم الباحث مجموعة من التوصيات من أهمها ضرورة تطبيق لوائح وضوابط مهنية و أخلاقية لسلوك اعضاء نقابة المحاسبين القانونيين وأن يتم تفتيش ومتابعة عمل المحاسبين القانونيين لمعرفة مدى تطبيق تلك اللوائح والمدونات وإيقاع العقوبات المناسبة بالمقصرين وممن لا يلتزمون بذلك. |
| **الكلمات المفتاحية:**تدقيق عمل المدققين, لجنة التفتيش والمتابعة, تنظيم عملية التدقيق |  |

**المقدمة**

بعد ظهور الأزمات الاقتصادية والمالية في العراق بصورة عامة واقليم كردستان بصورة خاصة في الآونة الأخيرة, ظهرت حاجة ملحة الى معرفة الاسباب الحقيقية التي ادت وما زالت تلعب دورا فاعلا في خلق هذه الازمات بطريقة مباشرة او غير مباشرة وذلك من اجل ايجاد الحلول المناسبة ومحاولة تحسين الوضع الاقتصادي والحد او التقليل من الاثار السلبية لهذه الأزمات, ومن الأسباب الرئيسة هو انتشار الفساد المالي وظاهرة التلاعب في الحسابات والتهرب الضريبي من قبل الشركات .

 أن مهنة مراقب الحسابات (المدقق) تلعب دورا كبيرا في مجال المال والاعمال وهي جزء لا يتجزأ من الاقتصاد حيث انها تعمل على اضافة الثقة والمصداقية على المعلومات الواردة في القوائم المالية والتي تستخدم لاتخاذ القرارات بالإضافة الى اكتشاف ومنع الفساد المالي والتهرب الضريبي, ولكن في العراق وإقليم كوردستان لايقوم بعض المدققين بدورهم بشكل سليم ولا يقومون بتطبيق معايير التدقيق بشكل صحيح ولا يلتزمون بقواعد السلوك المهني في الكثير من الاحيان, وهذا يؤدي إلى الإضرار بالمتعاملين مع الشركات التي تم تدقيق حساباتها من مساهمين ومستثمرين ودائنين ومصارف ودائرة الضريبة وأطراف أخرى لهم مصالح متباينة معها، الذين يعتمدون على المعلومات الواردة في القوائم المالية في اتخاذ القرارات الرشيدة، وهذا ينعكس سلبا على اقتصاد البلد وفقدان الثقة والمصداقية بالقوائم المالية المدققة, هنا يظهر دور الجهات المشرفة على مهنة التدقيق في متابعة وتدقيق عمل المدققين بشكل سليم وصحيح, وبالتالي اصبح من الضروري دراسة وتحديد العقبات والاسباب الحقيقة التي تمنع لجان التفتيش والمتابعة من تدقيق عمل المدقق واتخاذ الإجراءات اللازمة عند اكتشاف المخالفات وعدم تطبيق معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني بشكل سليم.

**مشكلة البحث**:

يزاول المدققون عملهم تحت سقف معايير التدقيق وقواعد السلوك المهني والتعليمات الصادرة من جمعية المحاسبين القانونيين، ويتوجب عليهم الالتزام بهذه المعايير والقواعد عند تنفيذ عملية تدقيق حسابات الشركات الخاصة، حيث أن عدم التزام المدققين قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بمصالح الجهات المتعاملة معها من مساهمين ومستثمرين والمالكين وغيرهم. وتم تشكيل لجان تفتيش ومتابعة من قبل الجهات المشرفة على عمل المدققين من أجل التأكد من التزام المدققين بالمعايير والقواعد المهنية ومخالفة المخالفين والغير ملتزمين. ولكن هنالك العديد من العوامل التي تؤثر على عملية تدقيق عمل المدققين والتي تؤدي الى عدم متابعة عمل المدققين بشكل سليم.

 ان مشكلة البحث تكمن في تحديد العوامل التي تؤثر على عملية تفتيش ومتابعة اعمال التدقيق التي تم تنفيذها من قبل المحاسبين القانونيين في الإقليم.

ويمكن تحديد مشكلة البحث في الأسئلة التالية:

1. ماهي العوامل المرتبطة بلجنة التفتيش والمتابعة والتي تؤثر على عملية تدقيق المدقق
2. ماهي العوامل المرتبطة بالمدققين والتي تؤثر على عملية تدقيق المدقق.

**فرضية البحث:** من خلال طرح مشكلة البحث واهدافه يمكن صياغة الفرضيات الأساسية التالية:

1. هنالك عوامل مرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة تؤثرتأثيرًا ذو دلالة إحصائية على عملية تدقيق المدققين
2. هنالك عوامل مرتبطة بالمدققين تؤثرتأثيرًا ذو دلالة إحصائية على عملية تدقيق المدققين

**أهمية البحث:** ان الكثير من مستخدمي القوائم المالية يتخذون قراراتهم بناء على رأي المدقق. لذلك فانه من الضروري جدا ان يعطي المدقق رأيه بعد تنفيذ عملية التدقيق على اساس المعايير التدقيق وقواعد السلوك المهني بشكل سليم. وهنا تكمن اهمية البحث في انه يحاول رفع مستوى اداء المدققين في واضافة الثقة والمصداقية الى القوائم المالية المدققة وذلك من خلال تفعيل دور لجان التفتيش والمتابعة والقيام بعملية تدقيق عمل المدقق بشكل سليم وعملي ومحاولة التغلب على العوامل التي تؤثر سلبا على عملية تدقيق المدققين في إقليم كوردستان.

**أهداف البحث:**

يسعى هذا البحث إلى تحقيق الأهداف التالية:

1. إبراز الدورالذي يؤديه لجنة التفتيش والمتابعة في تدقيق عمل المدققين.
2. معرفة وجهات نظر الاكاديميين والمدققين حول موضوع البحث.
3. التعرف على العوامل المؤثرة في عمل لجنة التفتيش والمتابعة في تدقيق عمل المدققين.
4. محاولة ايجاد واقتراح الحلول المناسبة والواقعية لازالة هذه العوامل, وبالتالي تطوير هذه المهنة وتفعيل دورها في تحسين اقتصاد اقليم كردستان.

**أساليب جمع البيانات للبحث:**

 لغرض الوصول إلى تحقيق هدف البحث وفرضيته تم إتباع الخطوات التالية:

1. **الجانب النظري:** أعتمد البحث في الجانب النظري على المصادر والأدبيات العربية والأجنبية ذات العلاقة بموضوع البحث من كتب ودوريات وبحوث ورسائل واطاريح جامعية، والدراسات والبحوث المنشورة في شبكة الانترنت الدولية.
2. **الجانب التطبيقي:** يتم إستخدام المنهج الوصفي التحليلي وذلك من خلال توزيع استمارة الاستبيان على عينة المحاسبين القانونيين والأكادميين المختارة عشوائياً.
3. **وسائل التحليل الإحصائي:** من أجل تحليل العلاقات والارتباط بين متغيرات البحث يتم الاعتماد على برنامج (SPSS) وعدد من الأساليب والأدوات الإحصائية للتوصل إلى النتائج والاختبار.

**الإطار النظري والدراسات السابقة .1**

* 1. **الإطار النظري**

بدأت الحاجة تظهر الى تنظيم مهنة مدقق الحسابات بعد ظهور العديد من المشاكل في عمليات تدقيق حسابات بعض الشركات وخصوصا في الولايات المتحدة الأمريكية والتي أدت الى صدور قانون ساربنس أوكسلي في سنة 2002 وظهرت جهة جديدة منظمة للمهنة وهي مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة(المساهمة) (PCAOB) ، كان لديه مسؤولية الإشراف والرقابة على مدققي حسابات الشركات العامة. أن عمليات تفتيش منتظمة لعمليات تدقيق الشركات العامة بالإضافة الى مراقبة الجودة في شركات التدقيق هي جزء رئيسي وأساسي من واجبات وعمل مجلس الرقابة المحاسبية للشركات العامة (PCAOB).(2012,CAQ) [1]

يقوم مجلس الرقابة المحاسبية على الشركات العامة (PCAOB) بالرقابة على عمليات تدقيق حسابات الشركات العامة والوسطاء والتجار المسجلين في SEC من أجل حماية المستثمرين وأصحاب المصالح وتعزيز المصلحة العامة من خلال إعداد تقارير تدقيق دقيقة ومستقلة من خلال تقييم التزام المدققين بقانون Sarbanes-Oxley ، وقواعد مجلس الإدارة ، وقواعد هيئة الأوراق المالية والبورصات ، والمعايير المهنية.

إن قانون Sarbanes- Oxley يتسم بالصرامة حيث تنص المادة (Section 802) على (أي محاسب يساعد مسؤولي الشركة عن عمد في إتلاف أو تغيير أو تزوير البيانات المالية قد يواجه عقوبة تصل إلى 10 سنوات في السجن.) (. [2](CFI

وفي عام 2006 تم تأسيس المنتدى الدولي لمنظمي التدقيق المستقلين(IFIAR) في فرنسا من قبل 18 دولة وسلطات قضائية ثم زاد عدد الأعضاء الى أن وصل الى 54 عضوا. أن الهدف الاساسي من تأسيس هذه المنظمة هي تقوية وتحسين جودة التدقيق، أصبحت IFIAR المنظمة الدولية الرائدة في مسائل جودة التدقيق على مدى العقد الماضي. في كل عام ، يعقد IFIAR اجتماعا عاما لممثلي الأعضاء لمناقشة القضايا التنظيمية الناشئة ، والتحديات التي تواجه مهنة التدقيق ، والنهج الإستراتيجية لجودة التدقيق المستدامة, وتقوم هذه المنظمة ايضا باستظافة ورش العمل في كل عام. (IFIAR) .[3]

أما في العراق فيعود اهتمام المشرعين العراقيين بتنظيم مهنة المدققين الى الخمسينات من قرن العشرين حيث تم تشريع قانون نظام مزاولة مهنة مراقبة وتدقيق حسابات الشركات والمشاريع الصناعية رقم 18 في سنة 1958, ويذكرهذا النظام شروط وآليات ممارسة مهنة مراقب الحسابات,ولكن لم يتضمن تفاصيل عملية تشكيل اللجنة الإنضباطية وكيفية تفتيش ومراجعة عمل مراقبي الحسابات والعقوبات التي يواجهها مراقبي الحسابات في حالة مخالفة أحكام هذا النظام وقد ألغي هذا النظام بموجب نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 7 الصادر بتاريخ 17/04/1984(الوقائع العراقية)[4]

تلزم المادة رقم 6 من نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 7 والصادر بتاريخ 1984/04/17 على المحاسب القانوني الإلتزام بقواعد السلوك المهني ومعايير الاداء التي تعتمدها النقابة في تنظيم المهنة. وأيضا قام النظام بتكليف لجنة القبول بالقيام بأعمال لجنة الإنضباط في المادة رقم 7 , وحدد بشكل واضح ودقيق الإجراءات الواجب إتباعها من قبل لجنة الإنضباط في حالة مخالفة مراقبي الحسابات لأحكام المواد الواردة في هذا النظام وماهية العقوبات التي يمكن فرضها على المخالفين (درر العراق)[5]

ولقد تم الغاء نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 7 والصادر بتاريخ 1984/04/17 ليحل محله نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات رقم 3 لسنة 1999. يتضمن هذا النظام وصف كامل للجنة الإنضباط ومهامهم والعقوبات التي يمكن فرضها في حالة اكتشاف أية مخالفة ارتكبت من قبل المحاسبين القانونيين. (درر العراق) [6].

ويلاحظ عند مراجعة هذه التشريعات بأنها لم تحدد الشروط والضوابط والمواصفات التي يجب توافرها في أعضاء لجنة الإنضباط وماهي حقوقهم وواجباتهم ولم توضح آليات إختيار أعضاء هذه اللجنة وترك الباب مفتوحا أمام مجلس المهنة في إختيار أعضاء لجنة الإنضباط.

وفي عام 2021 تم إصدار تعليمات تسهيل تنفيذ نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في إقليم كوردستان – العراق رقم 3 لسنة 2020, ونلاحظ أن في المادة رقم 4 وضمن الفقرة الرابعة يتم ذكر المهام التي تقوم بها لجنة المتابعة وتفتيش مكاتب مراقبي الحسابات وهي كما يلي: (الوقائع الكوردستانية) [7]

1. متابعة تنفيذ القرارات التي يصدرها مجلس المهنة.
2. القيام بالتفتيش على مكاتب ممارسي المهنة لغرض التأكد من إستيفاء متطلبات الجودة. ولرئيس المجلس الإستعانة بأعضاء إضافيين من المجازين من ذوي الخبرة لمساندة اللجنة في هذا المجال.
3. بإمكان اللجنة الطلب من أي من ممارسي المهنة تقديم وثائق أو بيانات أو أوراق العمل أو طلب أية إيضاحات للتأكد من بذل العناية المنهية اللازمة والإلتزام بالمعايير والتوجيهات المعتمدة.
4. الإعداد للقاء سنوي واحد في الأقل بين المجلس وممارسي المهنة لمتابعة شؤون المنهة ومناقشة المشكلات والعقبات وإستشراف الحلول ورفع التوصيات المناسبة بشأنها.

 2. **الدراسات السابقة:**

(Auditing the Auditors, Evidence on بعنوان: 1.2 دراسة (ليونكس وبيتمان, 2009) (8)

 the Recent Reforms to the External Monitoring of Audit firms)

قام الباحث في هذه الدراسة بتحليل عملية الاشراف والمتابعة لشركات التدقيق منذ بدأ مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة بعمليات التفتيش والمراجعة, وتبين للباحثين ان الشركات المدققة لا ترى ان التقارير الصادرة من مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة تعطي مؤشرا على جودة عمليات التدقيق.ايضا استنتج الباحث أن المعلومات الواردة في تقارير مراجعة النظير أصبحت أضيق نطاقا بعد ان بدأ مجلس مراقبة حسابات الشركات العامة بعملية التفتيش والمراجعة. وتوصل الباحث أيضا الى ان هنالك القليل من المعرفة حول جودة شركات التدقيق في ظل النظام التنظيمي الجديد.

2.2 دراسة ( كومار, 2018) (9) بعنوان: (Auditing the Auditors, An Indian Perspective)

تهدف هذه الدراسة الى بحث آراء وتصور المدققين وأصحاب المصلحة في الهند حول كيفية وآلية تدقيق عمل المدققين. حيث أن هنالك نقاش حول مراجعة الأقران والمراجعة المستقلة. إن الهيئة المهنية للمدققين تعارض تحرك الحكومة لتعيين منظم على المدققين (ICAI) في الهند - معهد المحاسبين القانونيين في الهند

. وقد استنتج الباحث بأن جميع أصحاب المصلحة بمن فيهم المحاسبون القانونيون الممارسون يعتقدون أن الوضع الحالي للتدقيق غير مرضٍ في الهند. حيث أن المحاسبين القانونيين في الهند يعتقدون أن التنظيم الذاتي للمدققين من خلال الآلية الحالية قد يكون أكثر فعالية ، فإن أصحاب المصلحة الآخرين يدعمون بأغلبية ساحقة الهيئة شبه التنظيمية للمراجعة المستقلة لخدمة التدقيق.

3.2 دراسة (Hategan, 2020) (10) بعنوان: (Auditing the Auditors – Oversight: (Necessity or Compulsoriness

تهدف هذه الدراسة الى المقارنة بين الكيفية التي يتم بها الرقابة على عمل المدققين في دول الإتحاد الأوروبي وايضا المقارنة بين صفات هيئات التفتيش والمتابعة. ومن جهة أخرى دراسة مرحلة إصلاح نظام هيئات الرقابة في رومانيا وبموجب توجيهات وتعليمات الإتحاد الأوروبي رقم 2014/56 وبعد تحليل نتائج الدراسة توصل الباحث الى أن كل دولة في الإتحاد تقوم بتطبيق وتنظيم تعليمات هيئات الرقابة بطريقته الخاصة. وأيضا استنتج الباحث بأنه تم إنشاء هيئات الرقابة نتيجة لتردي جودة خدمات التدقيق وان وجود رقابة فعالة من قبل الهيئة الرقابية اصبح ضرورة ويؤدي الى تحسين جودة عملية التدقيق.

4.2 دراسة ((2002,Gunther, Moore (11) بعنوان: (Auditing the Auditors: Oversight or Overkill?)

قام الباحثان في هذه الدراسة بتحليل مستوى الرقابة المطلوبة على شركات التدقيق بحيث يتم المساهمة في تحسين جودة التدقيق وفي نفس الوقت لا يؤدي هذه الرقابة الى زيادة كلفة التدقيق ويصبح عبئا على الشركات. وفي ضؤ نتائج البحث و بناءً على هذا التحليل ، استنتجوا بانه يجب على صانعي السياسات الحكومية والصناعية تجنب الإجراءات التقييدية التي تزيد من تكاليف التدقيق دون داعٍ ، بدلاً من اتخاذها في الاعتبار سجل الإنجازات الناجحة لقوى السوق في التأديب غير الفعال المراجعين وتعزيز عملية تدقيق فعالة.

5.2 دراسة (Ismail, Theng, 2015) (12) بعنوان: (Auditing the Auditors: Has the Establishment of the Audit Oversight Board Affected Audit Quality?)

يحاول الباحثين في هذا البحث الى دراسة العلاقة بين جودة التدقيق في السنوات ماقبل ومابعد تشكيل مجلس مراقبة مهنة التدقيق في دولة ماليزيا في سنة 2010. قام الباحثين بتحليل البيانات المالية ل(50) شركة لفترة سنتين قبل وبعد إنشاء مجلس مراقبة مهنة التدقيق. وتم الإعتماد على نموذج جونز المعدل للاستحقاقات التقديرية

لقد تبين للباحثين أن وجود تدقيق ومراقبة مستقلة للمدققين والذي يتمتع بصلاحية معاقبة المخالفين للقواعد ومعايير التدقيق يلعب دورا في زيادة ضمان جودة التدقيق.

**الجانب الميداني:**

**1. وصف الاستبيان والعينة:** أعدت الاستبانة من قبل الباحث اعتماداً على ما تيسر له من مراجع نظرية وفكرية ذات علاقة بمواضيع البحث الحالي، حيث تبنت الدراسة تناول العوامل المؤثرة على تطبيق عملية تدقيق المدقق في إقليم كوردستان العراق، وتم توزيع البيانات الكترونياً حيث جمعت البيانات من عينة تكونت من (74) فرداً من الأكاديميين والمهنيين. وتضمن الاستبيان قسمين الأول تناول العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة والتي تم قياسها باعتماد (12) عبارة، بينما تناول القسم الثاني من الاستبيان العوامل المرتبطة بالمدققين والتي تم قياسها باعتماد (9) عبارات حيث استخدم مقياس ليكرت الخماسي والذي يتضمن خمسة خيارات وهي (اتفق بشدة، اتفق، محايد، لا اتفق، لا اتفق بشدة) والمرجحة بأوزان (5، 4، 3، 2، 1) وعلى التوالي. ويوضح الجدول (1) المصادر النظرية المعتمدة في بناء استمارة الاستبيان.

**الجدول (1) المصادر النظرية المعتمدة في بناء فقرات الاستبيان**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **العوامل** | **عدد العبارات** | **المصادر المعتمدة** |
| **المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة** | **12** | **الباحث** |
| **المرتبطة بالمدققين** | **9** | **الباحث** |

**المصدر:** إعداد الباحث ين من بيانات الاستبيان.

**2. اختبارات الاستبيان:** لكي تكون الاستمارة صالحة لجمع البيانات فإن هناك عدد من الاختبارات التي لابد أن يمر من خلالها الاستبيان، وقد تم تطبيق عدد من الاختبارات والمقاييس الإحصائية للتعرف على جودة الاستبيان وذلك عن طريق الاختبارات الآتية:

**1.2. اختبار الثبات:** توجد عدة مقاييس إحصائية للتحقق من ثبات الاستبيان والذي يراد به التعرف على مدى قدرة الاستبانة على إعطاء ذات النتائج إذا تم تكرارها في نفس الظروف أي التحقق من أمكانية الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات إذا اعيد توزيعها مرة أخرى وعلى نفس العينة ولكن بعد مدة قصيرة من الزمن. لذلك فقد تم تطبيق الثبات بطريقة كرونباخ ألفا كونه من أفضل الاختبارات للبيانات الوصفية، وبعد إجراء الاختبار تبين أن عبارات معامل الثبات للعوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة كانت (0.721) ولعبارات العوامل المرتبطة بالمدققين كانت (0.762)، بينما كانت قيمة الثبات لكافة عبارات الاستبيان مساوية إلى (0.849)، مما يدل على الثبات المطلوب للاستبيان وذلك لأن معامل الثبات المحسوب كان أكبر من قيمة معامل الثبات المعياري والبالغ (0.67). ويوضح الجدول (2) قيم الثبات للاستبيان.

**الجدول (2) قيم الثبات للمتغيرات في الاستبيان**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **مكونات الاستبيان** | **عدد العبارات** | **معامل الثبات** |
| **المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة** | **12** | **0.721** |
| **المرتبطة بالمدققين** | **9** | **0.762** |
| **عبارات الاستبيان كافة** | **21** | **0.849** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26.

**2.2. اختبار الصدق التمييزي:** وهو من الاختبارات التي تعزز اختبار الثبات، وتم تطبيق الاختبار باعتماد بيانات العينة والتي تم تجزئتها إلى قسمين ممثلة بالإجابات ذات المستويات المنخفضة وذات المستويات العليا وحسب أوزان مقياس ليكرت الخماسي، وتشير النتائج في الجدول (3) لقيم متوسط الخطأ المعياري وجود فرق تمييزي واسع بين قيم العبارات للمستويات التفسيرية الدنيا وبين قيم العبارات للمستويات التفسيرية العليا وبموجب فقرات الاستبيان، حيث كانت قيمة متوسط الخطأ المعياري للحدود الدنيا وللعبارات ذات المستويات المنخفضة (0.0284) مقابل نفس القيمة للحدود العليا ولعبارات المستويات العليا (0.0956)، مما يؤكد أن العبارات في المستويات العليا ذات صفات متميزة عن صفات العبارات في المستويات الدنيا بمقدار (0.0732) وهي نسبة تمييزية جيدة وبذلك نستدل على أن الاستبيان للبحث الحالي يمثل أداة ذات قدرة تمييزية بين العبارات منخفضة المستوى التفسيري عن تلك العبارات عالية المستوى التفسيري. ويمكن الاستدلال بقيمة (t) المقدرة والبالغة (11.554) والتي كانت أكبر من قيمها الحرجة (1.687) وبدرجة حرية (37)، كما أن قيمة مستوى المعنوية المقدرة والتي كانت (0.000) أقل من مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05).

**الجدول (3) اختبار الصدق التمييزي**

|  |  |  |
| --- | --- | --- |
| **الحدود** **التمييزية** | **متوسط** **الخطأ المعياري** | **قيمة t** |
| **المقدرة****أو المحسوبة** | **الحرجة** **أو الجدولية** | **درجة الحرية** | **P-value** |
| **العليا** | **0.0956** | **11.554** | **1.687** | **37** | **0.000** |
| **المنخفضة** | **0.0284** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26. N = 74

 **3.2. اختبار الاتساق الداخلي:** تم اجراء اختبار الاتساق الداخلي للاستبيان عن طريق معامل الارتباط المتعدد وبطريقة بيرسون حيث تبين أن كافة عبارات متغيرات البحث قد اجتازت هذا الاختبار وذلك حسب قيم معامل الارتباط والتي كانت أغلبها معنوية وعند مستويات (0.05) أو (0.01)، مما يؤكد أن الاستبيان قد اجتاز هذا الاختبار وبنجاح.

**3. اختبار التوزيع الطبيعي:** يهدف هذا الاختبار للتعرف على شكل التوزيع الطبيعي لبيانات البحث وذلك من اجل اعتماد أي من الاختبارات المعلمية أو اللامعلمية في التحقق من فرضيات البحث، وتم تنفيذ هذا الاختبار بواسطة برنامج (E-Views V.12) حيث تشير النتائج في الجدول (4) أن القيمة المقدرة لاختبار التوزيع الطبيعي للعوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة والعوامل المرتبطة بالمدققين وحسب مؤشر جارك – بيرا (Jarque–Bera) أنها كانت (1.272)، (1.404) وعلى التوالي وهي قيم تقل عن قيمة مربع كاي الحرجة والبالغة (3.841) وبدرجة حرية (1) وبمستوى ثقة (95%) وجاءت هذه النتائج بتأكيد من قيم مستوى المعنوية المقدرة والبالغة (0.118)، (0.111) وعلى التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05)، كما أن قيم معامل الالتواء (Skewness) كانت (0.461)، (0.468) وعلى التوالي وهي أكبر من القيمة المعيارية والمساوية للصفر، وظهر أن قيم معامل التفلطح (Kurtosis) كانت (3.157)، (3.160) وعلى التوالي وهي أقل من القيمة المعيارية (3). وبذلك نستدل على أن بيانات البحث الحالي تتنبع التوزيع الطبيعي مما يمكننا من تطبيق الاختبارات المعلمية على فرضيات البحث كونها أكثر دقة من الاختبارات اللامعلمية.

**الجدول (4) مؤشرات التوزيع الطبيعي لبيانات البحث**

|  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- |
| **المتغيرات** | **قيم التوزيع الطبيعي****Jarque - Bera** | **قيم** **الالتواء** | **قيم** **التفلطح** | **P-Value****or Probability** |
| **لجان التفتيش والمتابعة** | **1.272** | **0.461** | **3.157** | **0.118** |
| **المدققين** | **1.404** | **0.468** | **3.160** | **0.111** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج E-Views V. 12

**4. وصف فقرات الاستبيان:** خصصت الفقرة الحالية لوصف فقرات الاستبيان وذلك باعتماد المقاييس الوصفية والممثلة بالنسب المئوية والأوساط الحسابية والانحرافات المعيارية. وكما يلي:

**1.4. وصف فقرات (عبارات) العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة:** يوضح الجدول (5) نتائج وصف العبارات التي استخدمت في قياس العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة والتي يمكن تفسيرها كما يأتي:

**1.1.4. وصف الفقرة (1):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X1) بنسبة (81.1%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (10.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (8.1%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.993) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أن هناك قلة في عدد الكوادر المتخصصة وذوي الخبرة في مجال تفتيش وجودة عمل المدققين مقارنة مع عدد المدققين وعمليات التدقيق الحالية.

**2.1.4. وصف الفقرة (2):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X2) بنسبة (75.7%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (5.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (18.8%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.799) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أن اعضاء لجنة التفتيش والمراجعة يفتقرون الى الخبرة العملية الكافية في مجال التفتيش والمتابعة.

**3.1.4. وصف الفقرة (3):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X3) بنسبة (68.8%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (13.6%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (17.6%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.72) وبانحراف معياري (1.027) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تخصيص اموال لتغطية مصروفات كوادر لجنة التفتيش والمتابعة.

**4.1.4. وصف الفقرة (4):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X4) بنسبة (71.7%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (6.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (21.5%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.84) وبانحراف معياري (0.861) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم صرف اية رواتب او أجور كافية للكوادر الذين يعملون في لجنة التفتيش والمتابعة بما يتلاءم مع حجم عملهم في اللجنة.

**5.1.4. وصف الفقرة (5):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X5) بنسبة (77%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (4.1%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (21.6%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.769) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تفرغ اعضاء لجنة التفتيش والمتابعة بشكل تام والعمل على عملية التفتيش بدوام جزئي والذي لا يكفي لسد الحاجة.

**6.1.4. وصف الفقرة (6):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X6) بنسبة (77%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (9.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (13.5%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.85) وبانحراف معياري (0.871) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على تأثر اعضاء لجنة التفتيش والمتابعة بالعلاقات الاجتماعية والزمالة والمحسوبية في بعض الأحيان.

**7.1.4. وصف الفقرة (7):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X7) بنسبة (67.5%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (9.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (23%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.78) وبانحراف معياري (0.926) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم جدية الجهات المشرفة على مهنة التدقيق في تفعيل وتنفيذ تعليمات التفتيش والمتابعة لعمل المدققين.

**8.1.4. وصف الفقرة (8):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X8) بنسبة (78.3%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (8.2%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (13.5%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.92) وبانحراف معياري (0.872) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم إصدار عقوبات صارمة ورادعة ضد المدققين المخالفين لقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق وإذا تم اصدار العقوبة فانه لا يتم تنفيذها لأسباب مختلفة.

**9.1.4. وصف الفقرة (9):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X9) بنسبة (70.3%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (17.6%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (12.1%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.70) وبانحراف معياري (1.043) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أنه لا يمكن تفتيش ومتابعة بعض شركات التدقيق الاجنبية لأنها غير مسجلة رسميا في الإقليم.

**10.1.4. وصف الفقرة (10):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X10) بنسبة (77%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (9.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (13.5%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.84) وبانحراف معياري (0.861) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم وجود تنسيق وتعاون بين لجنة التفتيش والمتابعة ومديرية الضريبة العامة في مجال مراجعة وفحص ميزانيات الشركات التي تقدم إلى مديرية الضريبة لأغراض احتساب ضريبة دخل الشركات.

**11.1.4. وصف الفقرة (11):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X11) بنسبة (78.3%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (6.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (14.9%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.799) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تحديث التعليمات المتعلقة بعملية التفتيش والمتابعة بشكل يتلاءم مع التغيرات الحاصلة في مجال الاعمال والشركات والاقتصاد.

**12.1.4. وصف الفقرة (12):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X12) بنسبة (85%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (5.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (9.5%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (4.03) وبانحراف معياري (0.793) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على وجود تعارض في المصالح في لجنة التفتيش والمتابعة لأن أعضاء اللجنة يزاولون مهنة التدقيق.

**الجدول (5) وصف عبارات لجان التفتيش والمتابعة**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الفقرات** | **أتفق بشدة %** | **اتفق****%** | **محايد****%** | **لا اتفق****%** | **لا أتفق بشدة %** | **الوسط الحسابي** | **الانحراف المعياري** |
| **X1** | **32.5** | **48.6** | **8.1** | **8.1** | **2.7** | **4.00** | **.993** |
| **X2** | **17.6** | **58.1** | **18.8** | **4.1** | **1.4** | **3.86** | **.799** |
| **X3** | **20.2** | **48.6** | **17.6** | **9.5** | **4.1** | **3.72** | **1.027** |
| **X4** | **20.3** | **51.4** | **21.5** | **5.4** | **1.4** | **3.84** | **.861** |
| **X5** | **17.5** | **59.5** | **18.9** | **2.7** | **1.4** | **3.89** | **.769** |
| **X6** | **18.9** | **58.1** | **13.5** | **8.1** | **1.4** | **3.85** | **.871** |
| **X7** | **21.6** | **45.9** | **23.0** | **8.1** | **1.4** | **3.78** | **.926** |
| **X8** | **23.0** | **55.3** | **13.5** | **6.8** | **1.4** | **3.92** | **.872** |
| **X9** | **20.3** | **50.0** | **12.1** | **14.9** | **2.7** | **3.70** | **1.043** |
| **X10** | **17.5** | **59.5** | **13.5** | **8.1** | **1.4** | **3.84** | **.861** |
| **X11** | **16.1** | **62.2** | **14.9** | **5.4** | **1.4** | **3.86** | **.799** |
| **X12** | **24.2** | **60.8** | **9.5** | **4.1** | **1.4** | **4.03** | **.793** |
| **المعدل** | **20.8** | **54.8** | **15.4** | **7.2** | **1.8** | **3.86** | **0.885** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

ويلاحظ من الشكل (1) أن أفراد العينة متفقين على عبارات العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة كافة بنسبة (75.6%) مقابل عدم اتفاق بنسبة (25.5%) بينما كانت نسبة المحايد (15.4%) وبذلك يتضح من معدل نسب الاتفاق أن أفراد العينة يرون بأن العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة تعد من العوامل المعيقة لما يقوم به المدقق من عمليات في إقليم كوردستان العراق وذلك لأن واقع الحال يؤشر ارتفاع نسبة الاتفاق بمستويات أعلى بكثير من نسبة عدم الاتفاق وعلى وفق آراء أفراد العينة المستجيبة.

**الشكل (1) وصف العوامل المؤثرة على لجنة التفتيش والمتابعة**

**2.4. وصف فقرات (عبارات) العوامل المرتبطة بالمدققين:** يوضح الجدول (6) نتائج وصف العبارات التي استخدمت في قياس العوامل المرتبطة بالمدققين والتي يمكن تفسيرها كما يأتي:

**1.2.4. وصف الفقرة (13):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X13) بنسبة (77%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (10.9%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (12.1%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.89) وبانحراف معياري (0.930) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أنه لا يتم توعية وتوجيه الطلاب بأهمية وجدية عملية تدقيق المدقق في مرحلتي الدراسة والتدريب عند الحصول على إجازة المحاسب القانوني.

**2.2.4. وصف الفقرة (14):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X14) بنسبة (78.4%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (13.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (8.1%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.956) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أنه يتم التركيز على المحاسبة والمراجعة على نقاط العمل (الموازنة السنوية والموزعة على المدققين) أكثر من التركيز على جودة عملية التدقيق ومدى التزام المدقق بقواعد السلوك المهني ومعايير الجودة.

**3.2.4. وصف الفقرة (15):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X15) بنسبة (85.1%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (5.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (9.4%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.95) وبانحراف معياري (0.738) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم توفر دورات أو سيمينارات حول تفاصيل عملية التفتيش والمتابعة والنتائج المترتبة على مخالفة قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق ومعايير الجودة.

**4.2.4. وصف الفقرة (16):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X16) بنسبة (79.7%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (10.9%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (9.4%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.86) وبانحراف معياري (0.881) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على أنه لا يأخذ المدقق موضوع التفتيش والمتابعة بجدية عندما يرى مخالفات مدققين آخرين تمر بدون مساءلة أو عقوبة.

**5.2.4. وصف الفقرة (17):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X17) بنسبة (79.8%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (5.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (14.7%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.91) وبانحراف معياري (0.779) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم ملائمة بعض فقرات النظام المحاسبي الموحد مع حسابات بعض الشركات وخصوصا الشركات الكبيرة والاجنبية التي تحضر حساباتها حسب المعايير الدولية.

 **6.2.4. وصف الفقرة (18):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X18) بنسبة (87.9%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (2.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (9.3%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.96) وبانحراف معياري (0.629) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم التزام بعض المدققين بتعليمات قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق بسبب عدم توفر الخبرة والمهارة الكافية مما يؤدي الى التعرض لمساءلة لجنة التفتيش والمتابعة.

**7.2.4. وصف الفقرة (19):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X19) بنسبة (85.1%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (2.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (12.1%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (4.00) وبانحراف معياري (0.702) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تفرغ اكثرية المدققين مما يؤدي الى قلة جودة عملية التدقيق وارتكاب مخالفات لقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق والتعرض لمساءلة لجنة التفتيش والمتابعة.

**8.2.4. وصف الفقرة (20):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X20) بنسبة (83.8%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (5.5%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (10.7%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.84) وبانحراف معياري (0.663) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تعاون واستجابة المدققين لعملية تدقيق المدقق والنظر إلى هذه العملية كمسألة شخصية.

**9.2.4. وصف الفقرة (21):** تبين أن عينة البحث متفقة (اتفق بشدة وأتفق) على مضمون العبارة (X21) بنسبة (73%) مقابل نسبة عدم اتفاق (لا أتفق بشدة ولا أتفق) بنسبة (6.8%) بينما كانت نسبة المحايد مساوية إلى (20.2%) وجاءت هذه القيم بوسط حسابي (3.82) وبانحراف معياري (0.834) مما يؤشر للباحث على أن أفراد العينة متفقين على عدم تعاون واستجابة المدققين لعملية تدقيق المدقق والنظر إلى هذه العملية كمسألة شخصية.

**الجدول (6) وصف عبارات المدققين**

|  |  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الفقرات** | **أتفق بشدة %** | **اتفق****%** | **محايد****%** | **لا اتفق****%** | **لا أتفق بشدة %** | **الوسط الحسابي** | **الانحراف المعياري** |
| **X13** | **24.3** | **52.7** | **12.1** | **9.5** | **1.4** | **3.89** | **.930** |
| **X14** | **23.0** | **55.4** | **8.1** | **12.1** | **1.4** | **3.86** | **.956** |
| **X15** | **16.2** | **68.9** | **9.4** | **4.1** | **1.4** | **3.95** | **.738** |
| **X16** | **18.9** | **60.8** | **9.4** | **9.5** | **1.4** | **3.86** | **.881** |
| **X17** | **17.6** | **62.2** | **14.7** | **4.1** | **1.4** | **3.91** | **.779** |
| **X18** | **12.2** | **75.7** | **9.3** | **1.4** | **1.4** | **3.96** | **.629** |
| **X19** | **18.9** | **66.2** | **12.1** | **1.4** | **1.4** | **4.00** | **.702** |
| **X20** | **6.8** | **77.0** | **10.7** | **4.1** | **1.4** | **3.84** | **.663** |
| **X21** | **17.6** | **55.4** | **20.2** | **5.4** | **1.4** | **3.82** | **.834** |
| **المعدل** | **17.3** | **63.8** | **11.8** | **5.7** | **1.4** | **3.90** | **0.790** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

ويلاحظ من الشكل (2) أن أفراد العينة متفقين على عبارات العوامل المرتبطة بالمدققين كافة بنسبة (81.1%) مقابل عدم اتفاق بنسبة (7.1%) بينما كانت نسبة المحايد (11.8%) وبذلك يتضح من معدل نسب الاتفاق أن أفراد العينة يرون بأن العوامل المرتبطة بالمدققين تعد من العوامل المعيقة لما يقوم به المدقق من عمليات في إقليم كوردستان العراق وذلك لأن واقع الحال يؤشر ارتفاع نسبة الاتفاق بمستويات أعلى بكثير من نسبة عدم الاتفاق وعلى وفق آراء أفراد العينة المستجيبة.

**الشكل(2) وصف العوامل المرتبطة بالمدققين**

**5. تحديد أهمية فقرات متغيرات البحث:** لتحديد أهمية فقرات (عبارات) البحث والتي تم عن طريقها قياس المتغيرات فقد تم تطبيق اختبار (t) للعينة الواحدة حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

**1.5. أهمية فقرات العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة:** يتضح من نتائج الجدول (7) أن العبارة (X12) نالت أعلى أهمية من قبل أفراد العينة من بين عبارات هذه العوامل، وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي كانت (11.136) وهي تقل عن القيمة الحرجة (t) والبالغة (1.666) وبدرجة حرية (73) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد ذلك أن قيمة (P-Value) المقدرة كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05)، أي أنهم يرون بأن هناك تعارض في المصالح في لجنة التفتيش والمتابعة لأن أعضاء اللجنة يزاولون مهنة التدقيق. بينما كانت العبارة (X9) قد نالت أقل أهمية من بين عبارات هذه العوامل وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي كانت (5.794) وهي تقل عن القيمة الحرجة (t) والبالغة (1.666) وبدرجة حرية (73) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد ذلك أن قيمة (P-Value) المقدرة كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05)، مما يعني أن أفراد العينة يرون بأنه لا يمكن تفتيش ومراجعة بعض شركات التدقيق الاجنبية لأنها غير مسجلة رسميا في الإقليم. كما تراوحت أهمية باقي عبارات العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة بين هاتين العبارتين.

**الجدول (7) أهمية فقرات العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الفقرات** | **قيم t المقدرة** | **درجات الحرية** | **قيمة t الحرجة** | **قيم P-Value** | **ترتيب الأهمية** |
| **X1** | **8.662** | **73** | **1.666** | **.000** | **5** |
| **X2** | **9.307** | **.000** | **3**  |
| **X3** | **5.997** | **.000** | **9** |
| **X4** | **8.376** | **.000** | **7** |
| **X5** | **9.981** | **.000** | **2** |
| **X6** | **8.409** | **.000** | **6** |
| **X7** | **7.284** | **.000** | **8** |
| **X8** | **9.065** | **.000** | **4** |
| **X9** | **5.794** | **.000** | **10** |
| **X10** | **8.376** | **.000** | **7 مكرر** |
| **X11** | **9.307** | **.000** | **3 مكرر** |
| **X12** | **11.136** | **.000** | **1** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

**2.5. أهمية فقرات العوامل المرتبطة بالمدققين:** يتضح من نتائج الجدول (8) أن العبارة (X18) نالت أعلى أهمية من قبل أفراد العينة من بين عبارات هذه العوامل، وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي كانت (13.123) وهي تقل عن القيمة الحرجة (t) والبالغة (1.666) وبدرجة حرية (73) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد ذلك أن قيمة (P-Value) المقدرة كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05)، أي أنهم يرون بأن عدم التزام بعض المدققين بتعليمات قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق بسبب عدم توفر الخبرة والمهارة الكافية مما يؤدي الى التعرض لمساءلة لجنة التفتيش والمتابعة. بينما كانت العبارة (X14) قد نالت أقل أهمية من بين عبارات هذه العوامل وذلك استناداً لقيمة (t) المقدرة والتي كانت (5.794) وهي تقل عن القيمة الحرجة (t) والبالغة (1.666) وبدرجة حرية (73) وعند مستوى ثقة (95%)، ويؤكد ذلك أن قيمة (P-Value) المقدرة كانت أقل من قيمة مستوى المعنوية الافتراضي للبحث (0.05)، مما يعني أن أفراد العينة يرون بأنه يتم التركيز على المحاسبة والمراجعة على نقاط العمل (الموازنة السنوية والموزعة على المدققين) أكثر من التركيز على جودة عملية التدقيق ومدى التزام المدقق بقواعد السلوك المهني ومعايير الجودة. كما تراوحت أهمية باقي عبارات العوامل المرتبطة بالمدققين بين هاتين العبارتين.

**الجدول (8) أهمية فقرات العوامل المرتبطة بالمدققين**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **الفقرات** | **قيم t المقدرة** | **درجات الحرية** | **قيمة t الحرجة** | **قيم P-Value** | **ترتيب الأهمية** |
| **X13** | **8.250** | **73** | **1.666** | **.000** | **8** |
| **X14** | **7.786** | **.000** | **9** |
| **X15** | **11.023** | **.000** | **3** |
| **X16** | **8.446** | **.000** | **7** |
| **X17** | **9.994** | **.000** | **5** |
| **X18** | **13.123** | **.000** | **1** |
| **X19** | **12.250** | **.000** | **2** |
| **X20** | **10.877** | **.000** | **4** |
| **X21** | **8.508** | **.000** | **6** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

**6. اختبار فرضيات البحث:** لاختبار فرضيات البحث تم تطبيق اختبار الانحدار البسيط حيث كانت نتائج هذا الاختبار كما يلي:

**1.6. اختبار الفرضية الأولى:** وتتناول هذه الفرضية تأثير عوامل لجان التفتيش والمتابعة في عملية التدقيق حيث تشير النتائج في الجدول (9) إلى الآتي:

أ. وجود تأثير معنوي وذو دلالة احصائية لعوامل لجان التفتيش والمتابعة في عملية التدقيق وذلك استناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (488.716) والتي كانت أكبر من قيمتها المقدرة (3.974) وبدرجات حرية (1، 72) وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة (P-Value) المقدرة والتي بلغت (0.000) والتي تقل عن (0.05) المستوى الافتراضي للبحث.

ب. تبين أن المعامل التفسيري (R2) كانت قيمته المقدرة (0.872) والتي تدل على أن عوامل لجان التفتيش والمتابعة تفسر ما نسبته (87.2%) من التغير الذي يحصل في عملية التدقيق وهذا بدوره يؤكد صحة توجهات الباحث في جودة اختيار العبارات الخاصة بقياس هذه العوامل.

واستناداً لنتائج تحليل التأثير لهذه العوامل يمكن الإشارة إلى صحة فرضية البحث الأولى والتي تنص على أن (هنالك عوامل مرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة تؤثر تأثيرًا ذو دلالة إحصائية على عملية تدقيق المدققين). **الجدول (9) قيم تأثير عوامل لجان التفتيش والمتابعة في عملية التدقيق**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **قيمة بيتا المعيارية** | **قيمة F المقدرة** | **قيمة F الحرجة** | **R2** | **درجات****الحرية** | **P-Value** |
| **الثابت** | **0.398** | **-** | **-** | **-** | **1****72** | **-** |
| **نموذج الانحدار** | **0.934** | **488.716** | **3.974** | **0.872** | **0.000** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

**2.6. اختبار الفرضية الثانية:** وتتناول هذه الفرضية تأثير عوامل المدققين في عملية التدقيق حيثتشير النتائج في الجدول (10) إلى الآتي:

أ. وجود تأثير معنوي وذو دلالة احصائية للعوامل المرتبطة بالمدققين في عملية التدقيق وذلك استناداً لقيمة (F) المقدرة والتي بلغت (560.015) والتي كانت أكبر من قيمتها المقدرة (3.974) وبدرجات حرية (1، 72) وجاءت هذه النتيجة بتأكيد من قيمة (P-Value) المقدرة والتي بلغت (0.000) والتي تقل عن (0.05) المستوى الافتراضي للبحث.

ب. تبين أن المعامل التفسيري (R2) كانت قيمته المقدرة (0.886) والتي تدل على أن العوامل المرتبطة بالمدققين تفسر ما نسبته (88.6%) من التغير الذي يحصل في عملية التدقيق وهذا بدوره يؤكد صحة توجهات الباحث في جودة اختيار العبارات الخاصة بقياس هذه العوامل.

واستناداً لنتائج تحليل التأثير لهذه العوامل يمكن الإشارة إلى صحة فرضية البحث الثانية والتي تنص على أن (هنالك عوامل مرتبطة بالمدققين تؤثر تأثيرًا ذو دلالة إحصائية على عملية تدقيق المدققين).

**الجدول (10) قيم تأثير عوامل المدققين في عملية التدقيق**

|  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- |
|  | **قيمة بيتا المعيارية** | **قيمة F المقدرة** | **قيمة F الحرجة** | **R2** | **P-Value** |
| **الثابت** | **0.537** | **-** | **-** | **-** | **-** |
| **نموذج الانحدار** | **0.941** | **560.015** | **3.974** | **0.886** | **0.000** |

**المصدر:** اعداد الباحث من نتائج برنامج SPSS V. 26

**7. الاستنتاجات والمقترحات**

**1.7. الاستنتاجات:**

 توصل البحث لعدد من الاستنتاجات والتي يمكن استعراضها في الآتي:

1.1.7. تبين أن هناك مجموعة من العوامل المتباينة التأثير في عمليات التدقيق للحسابات والتي تؤدى من قبل المدققين في إقليم كوردستان العراق، وأن العوامل المرتبطة بالمدققين هي أعلى تأثيراً في عمليات التدقيق من العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة وذلك استناداً لما أفرزته نتائج تحليل الإنحدار.

2.1.7. ظهر بأن هناك تعارض في المصالح في لجنة التفتيش والمتابعة لأن أعضاء اللجنة يزاولون مهنة التدقيق بأنفسهم مما يعني فشل عمليات التدقيق بتحقيق أهدافها في الحيادية والاستقلالية والشفافية.

3.1.7. إن العوامل المرتبطة بالمدققين لها نسبة تفسيرية أعلى في عملية التدقيق من العوامل المرتبطة بلجان التفتيش والمتابعة وهذا ينعكس بدوره على نسبة التغير الذي يحدث في عملية التدقيق.

4.1.7. إن ضعف مستويات الحوافز والأجور الممنوحة لأعضاء لجان التفتيش والمتابعة لا تتناسب مع حجم عملهم مما يؤثر سلباً على أدائهم تجاه تدقيق عمليات التدقيق التى تؤدى من قبل المحاسبين القانونيين.

5.1.7. ضعف الجانب التطبيقي والتي تعتمدها الجهات الأكاديمية والمهنية والاعتماد على الجوانب النظرية البحتة في منح الشهادات المؤهلة للعمل كمحاسب قانوني.

6.1.7. عدم التزام بعض المدققين بقواعد السلوك المهني والأخلاقي لمهنة التدقيق يؤثر سلبا على جودة عملية التدقيق وعلى نتائج العمليات التدقيقية في الإقليم ويساهم في تأخر وعدم تطور هذه المهنة.

**2.7. المقترحات:**

 وضع البحث عدداً من المقترحات والتي يمكن استعراضها في الآتي:

1.2.7. عدم قيام أعضاء لجان التفتيش والمتابعة بممارسة عمليات التدقيق بأنفسهم طالما كانوا يشغلون مواقع العضوية في تلك اللجان وذلك منعاً لتعارض المصالح في أدوارهم وتحقيقاً للحيادية والاستقلالية في عمليات التدقيق.

2.2.7. وضع التعليمات من قبل الجهات الرسمية والتي تنظم وتضبط عمل وأنشطة فئة أعضاء لجان التفتيش والمتابعة وكذلك عمل وأنشطة فئة المدققين وبما يزيل من غموض الأدوار لكل فئة ويضع الحدود والصلاحيات لها.

3.2.7. ضرورة أن تقوم نقابة المحاسبين القانونيين بالعمل على تطوير المهارات والقدرات وبشكل إلزامي وخصوصاً العاملين بمهنة التدقيق في الإقليم من المدققين وممن يعمل في لجان التفتيش والمتابعة وذلك من خلال ورش العمل والدورات التدريبية وبالتعاون مع الجهات الأكاديمية والمهنية المتخصصة في مجالات التدقيق والمحاسبة.

4.2.7. أن تتبنى الجهات الأكاديمية المتخصصة في منح شهادة المحاسب القانوني على تضمين مناهجها ومفرداتها الدراسية بما يواكب ويساير التوجهات العالمية والحديثة في اعتماد أساليب التدقيق والتقنيات البرمجية المتطورة وأيضا إلزام الطلاب بتنفيذ الجانب التطبيقي بشكل فعلي وعملي وليس بشكل صوري وذلك بعد إنهاء الجانب النظري.

5.2.7. أن تكون هناك متابعة من قبل الجهات الرسمية في وزارة المالية بالإقليم لما يقوم به كل من لجان التفتيش والمتابعة والمدققين وأن تكون هناك استدامة لهذه المتابعة وبشكل دوري ومفاجئ على أن يكون هناك امتثال من اللجان والمدققين لما يصدر من نتائج عن ذلك.

6.2.7. أن تعمل الجهات الحكومية على تخصيص أجور مناسبة ومجزية لقاء عمل أعضاء لجان المتابعة والتفتيش وذلك للحد من ممارستهم العمليات التدقيقية بجانب عضويتهم في اللجان المذكورة.

7.2.7. أن تكون العقوبات الصادرة بحق المخالفين من المدققين للتعليمات والضوابط المعمول بها في الإقليم في مجال التدقيق نافذة وأن تكون هناك متابعة مشتركة لتنفيذ تلك العقوبات من قبل كل من وزارة المالية وكذلك نقابة المحاسبين القانونيين.

8.2.7. تحقيق التعاون الفعال بين كل من المدققين ولجان التفتيش والمتابعة من جهة ومديريات الضريبة العامة في الإقليم من جهة أخرى وبما يمنع ويحد من مجالات التزوير واستخدام عمليات المحاسبة الإبداعية في هذا المجال.

9.2.7. ضرورة تطبيق لوائح وضوابط مهنية و أخلاقية لسلوك اعضاء نقابة المحاسبين القانونيين وأن يتم تفتيش ومتابعة عمل المحاسبين القانونيين لمعرفة مدى تطبيق تلك اللوائح والمدونات وإيقاع العقوبات المناسبة بالمقصرين وممن لا يلتزمون بذلك.

10.2.7. إن تحسين جودة عمليات التدقيق يرتبط بإصدار تشريع من قبل الجهات الرسمية في الإقليم يمنع من مزاولة المهنة لمن هو ليس عضوا في نقابة المحاسبين القانونيين

المصادر :

1. Center for Audit Quality (CAQ) (2012): (Guide to PCAOB Inspections), www.thecaq.org.
2. Corporate Finance Institute (CFI): (Sarbanes Oxley Act) (https://corporatefinanceinstitute.com/resources/knowledge/other/sarbanes-oxley-act/)
3. IFIAR, Internationa Forum of Independent Audit Regulators, www.ifiar.org/about
4. الوقائع العراقية |رقم العدد : 51| تاريخ العدد :12-10-1958| رقم الجزء :2 (نظام رقم 18 لسنة 1958 مزاولة مهنة مراقبة وتدقيق حسابات الشركات والمشاريع الصناعية) <https://iraqld.hjc.iq/LoadLawBook.aspx?SC=141220053159485>
5. درر العراق: ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=6412
6. درر العراق: <http://wiki.dorar-aliraq.net/iraqilaws/?p=6412>
7. الوقائع الكوردستانية (تعليمات رقم (1) لسنة 2021, تعليمات تسهيل تنفيذ نظام ممارسة مهنة مراقبة وتدقيق الحسابات في إقليم كوردستان – العراق رقم (2) لسنة 202), رقم العدد:264, 13,نيسان, 2021
8. Linux & Bitman (2008): (Auditing the Auditors, Evidence on the Recent Reforms to the External Monitoring of Audit firms)
9. Kumar (2018): (Auditing the Auditors, An Indian Perspective)
10. Hategan, (2020) Auditing the Auditors – Oversight: Necessity or Compulsoriness
11. Gunther, Jeffery W., and Robert R. Moore (2002), “Auditing the Auditors: Oversight or Overkill?” Federal Reserve Bank of Dallas Economic and Financial Policy Review, Vol. 1, No. 5, http://dallasfedreview.org/pdfs/ v01\_n05\_a01.pdf.
12. Ismail, Theng, (2015), Auditing the Auditors: Has the Establishment of the Audit Oversight Board Affected Audit Quality International Journal of Economics and Financial Issues, 2015, 5(Special Issue) 360-365

Abstract

This research aims to study and analyze the most important factors that affect the audit, inspection and review the audit work carried out by the auditors in the Kurdistan Region, due to the importance of the work of the auditors in adding confidence and credibility to the financial statements that are used in decision making process. Inspection and quality committees have been formed by the authorities that supervise the audit profession in order to inspect and follow up the work of the auditors, but there are many factors that affect the work of these committees, which leads to the failure to implement the inspection process properly and correctly, which leads to the lack of adequate inspection and review for the auditors' work, which in turn affects the quality of the auditors' work negatively. To achieve the objective of the study and to test its hypotheses, a questionnaire was prepared and distributed to a group of specialized academics and auditors. After collecting the data, it was analyzed using appropriate statistical methods. The researcher reached a set of results, the most important of which is that there are a set of different factors affecting the audits work that are performed by the auditors in the Kurdistan Region of Iraq, and that the factors associated with the auditors are more influential in inspecting and reviewing auditors’ work than the factors associated with the inspection and follow-up committees, based on what was produced by Regression analysis results. In light of the results of the research, the researcher presented a set of recommendations, the most important of which is the need to apply professional and ethical regulations and controls for the behavior of members of the Association of Certified Public Accountants, and to inspect and review the work of chartered accountants to know the extent to which the regulations, audit standards and codes are applied, and to impose appropriate penalties on defaulters and those who do not abide by it.

بوخته

ئامانجی ئەم تۆیژینەوەیە بۆ لێکۆڵینەوە وشیکردنەوەی گرنگترین ئەو فاکتەرانەی کە کاریگاری دەخەنە سەر کرداری ووردبینیکردن و پشکنین وپێداچوونەوەی کرداری ووردبینی کردن کە ووردبینان جێبەجێیان کردووە لە هەرێمی کوردستان، وە ئەمەش لەبەر گرنگی کاری ووردبینان لە زیاد کردنی متمانە و وراستاندن بۆ لیستە کانی دارایی کە بەکاردەهێنرێت بۆ وەرگرتنی بڕیارەکان.

لێژنەکانی پشکنین وپێداچونەوە پێکهێنران لەلایەن ئەو لایەنانەی کە سەرپەرشتی پیشەی ووردبینی دەکەن لە پێناو پشکنین وپێداچوونەوەی کاری ووردبینان، بەڵام لێرەدا فاکتەرێکی زۆر هەن کە کاریگەریان هەیە لەسەر کاری ئەو لێژنانە کە ئەمەش دەبێتە هۆی جێبەجێ نەکردنی کرداری پشکنین بە شێوەیەکی ڕاست و دروست کە ئەویش دەبێتە هۆی نەبوونی پێداچونەوە و بەدواداچوونی تەواو وگونجاو بۆ کاری ووردبینان وەئەمیش ڕۆڵی دەبێت لە کاریگەری لە سەر کوالتی کاری ووردبینان بە شێوەی نەرێنی.

وەبۆجێبەجی کردنی ئامانجی توێژینەوەکە و تاقیکردنەوەی گریمانەکان فۆرمێکی ڕاپرسی ئامادەکرا کەدابەشکرا لەسەر کۆمەڵێک لە ئەکادیمیانی تایبەتمەند و ووردبینان، وە دوای کۆکردنەوەی داتاکان شیکاری کرا بە شێوازەکانی ئاماری گونجاو.

توێژەر گەیشت بە کۆمەڵێک دەرئەنجام وە گرنگترینیان لەمانە هەبوونی کۆمەڵێک لە فاکتەر کە کاریگەری جیاکردنەوەیان هەیە لە کردارەکانی ووردبینیکردن بۆ ژمێرکارییەکان کە لەلایەن ووردبینان ئەنجام دەدرێت لە هەرێمی کوردستان - عێراق

وەلەو فاکتەرانەی کە پەیوەستن بە ووردبینان گەورەترین کاریگەرییان هەیە لە کرداری پشکنین و پێداچونەوەی کاری ووردبینان لەو فاکتەرانەی کە پەیوەستن بە لێژنەکانی پشکنین و پێداچونەوە و ئەمەش پاڵپشت بە دەرئەنجامەکانی شیکاری ڵێژبوونەوە کە دەریکردوە.

وە لە ڕونگەی دەرئەنجامەکانی توێژینەوەکە توێژەر کۆمەڵێک پێشنیاز پێشکەش دەکات لە گرنگترینیان پێویست بوونی جێبەجێ کردنی تابلۆکان و ڕێنماییەکانی پیشەیی وڕەوشت بۆ ڕەفتاری ئەندامانی سەندیکای ژمێریارانی یاسایی، وە پشکنین و بەدواداچوونی کاری ژمێریارانی یاسایی دەکرێت بۆ زانینی تا چەند ئەم تابلۆ وڕێنماییەکان جێبەجێ کراوە وە زەنگی سزادانەکانی گونجاو بە کەمتەرخەمەکان جێبەجێ دەکرێن و وەئەوانەی کە پابەند نابن پێیانەوە.

**الملحق (1) إستمارة الإستبانة**

بسم الله الرحمن الرحيم

جــامعــــــة صلاح الدين

كـليـــــة الإدارة والإقتصاد

قسم المحاسبة

تحية طيبة والسلام عليكم ..

**الموضوع / إستمارة الإستبانة**

نضع بين أيديكم الكريمة استبانة البحث الموسوم ب(**العوامل المؤثرة على تطبيق عملية تدقيق المدقق من قبل الجهات المشرفة على مهنة التدقيق)**

**دراسة استطلاعية لآراء عينة من الاكاديميين و المدققين في إقليم كوردستان**

 آمل أن تقدموا جزءاً من وقتكم الثمين في الإجابة على فقرات استمارة الاستبيان، وبغرض إتمام هذه الدراسة أستسمحكم أن تتفضلوا بالمشاركة في إثراء هذا الموضوع من خلال الإجابة على الاسئلة الواردة في هذه الاستمارة من أجل التعرف على آرائكم نظراً لما تتمتعون به من خبرة ودراية في مهامكم وعمقكم العلمي والوظيفي.

وفي الوقت الذي نثمن فيه جهودكم وتعاونكم معنا بما يحقق أهداف الدراسة من خلال توخي الدقة في الإجابات، شاكراً لكم حسن التعاون، وثقتي كبيرة في حرصكم على الإجابة بموضوعية تامة لجميع الفقرات الواردة فيها، علماً بأنه سيتم التعامل مع إجاباتكم بسرية تامة ولأغراض البحث العلمي فقط.

في حالة وجود أية استفسارات أو أسئلة حول البحث يرجى الإتصال عن طريق الهاتف رقم 07505955000 أو ارسال بريد الكتروني للعنوان h.dizayee@khcpa.net

 الباحث

 **أخي المستجيب .. أختي المستجيبة ..**

**تدقيق المدقق : (ِAuditing the Auditor)**

ان عملية تدقيق المدقق هي تفتيش وفحص ومراجعة عمليات التدقيق التي نفذها المدققين الخارجيين (مراقبي الحسابات) لمعرفة مدى اتباعهم لقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق ومعايير الجودة والقوانين والتعليمات الصادرة من الجهات المعنية.

**القسم الثاني : معلومات حول متغيرات الدراسة**

**ملاحظة :** يرجى وضع علامة ( √ ) في الحقل الذي يمثل وجهة نظرك وعدم ترك أي حقل بدون إجابة

**أولاً : العوامل المؤثرة على عمل الجهة المنفذة لعملية تدقيق المدقق:**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **المعوقات** | **أتفق بشدة** | **أتفق** | **محايد** | **لا أتفق** | **لا أتفق بشدة** |
| 1 | قلة عدد الكوادر المتخصصة وذو خبرة في مجال تفتيش ومتابعة عمل المدققين مقارنة مع عدد المدققين وعمليات التدقيق |  |  |  |  |  |
| 2 | ان اعضاء لجنة تدقيق المدقق يفتقرون الى الخبرة العملية الكافية في مجال التفتيش والمتابعة |  |  |  |  |  |
| 3 | عدم تخصيص اموال لتغطية مصروفات كوادر لجنة التفتيش والمتابعة. |  |  |  |  |  |
| 4 | عدم صرف اية رواتب او اجور للكوادر الذين يعملون في لجنة التفتيش والمتابعة بما يتلائم مع حجم عملهم في اللجنة |  |  |  |  |  |
| 5 | عدم تفرغ اعضاء لجنة التفتيش والمتابعة بشكل تام والعمل على عملية التدقيق بدوام جزئي الذي لا يكفي لسد الحاجة |  |  |  |  |  |
| 6 | تأثر اعضاء لجنة التفتيش والمتابعة بالعلاقات الاجتماعية والزمالة والمحسوبية في بعض الأحيان |  |  |  |  |  |
| 7 | عدم جدية الجهات المشرفة على مهنة التدقيق في تفعيل وتنفيذ تعليمات التفتيش والمراجعة لعمل المدققين  |  |  |  |  |  |
| 8 | عدم اصدار عقوبات صارمة ورادعة ضد المدققين المخالفين لقواعد السلوك المهني ومعاييرالتدقيق, واذا تم الاصدار فانه لا يتم تنفيذها لاسباب مختلفة |  |  |  |  |  |
| 9 | لا يمكن تفتيش ومراجعة بعض شركات التدقيق الاجنبية لانها غير مسجلة رسميا في الإقليم |  |  |  |  |  |
| 10 | عدم وجود تنسيق وتعاون بين لجنة التفتيش والمتابعة ومديرية الضريبة العامة في مجال مراجعة وفحص ميزانيات الشركة التي تقدم الى مديرية الضريبة لاغراض احتساب ضريبة دخل الشركات. |  |  |  |  |  |
| 11 | عدم تحديث التعليمات المتعلقة بعملية التفتيش والمتابعة بشكل يتلائم مع التغيرات الحاصلة في مجال الاعمال والشركات والاقتصاد. |  |  |  |  |  |
| 12 | وجود تعارض في المصالح في لجنة التفيش والمتابعة لأن أعضاء اللجنة يزاولون مهنة التدقيق |  |  |  |  |  |

 **ثانياً : العوامل المؤثرة على المدققين الخاضعين لعملية تدقيق المدقق:**

|  |  |  |  |  |  |  |
| --- | --- | --- | --- | --- | --- | --- |
| **ت** | **المعوقات** | **أتفق بشدة** | **أتفق** | **محايد** | **لا أتفق** | **لا أتفق بشدة** |
| 13 | لا يتم توعية وتوجيه الطلاب باهمية وجدية عملية تدقيق المدقق في مرحلتي الدراسة والتدريب عند الحصول على إجازة المحاسب القانوني. |  |  |  |  |  |
| 14 | يتم التركيز على المحاسبة والمتابعة على نقاط العمل (الموازنة السنوية والموزعة على المدققين) اكثر من التركيز على جودة عملية التدقيق ومدى التزام المدقق بقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق. |  |  |  |  |  |
| 15 | عدم توفر دورات او سيمينارات حول تفاصيل عملية التفتيش والمتابعة والنتائج المترتبة على مخالفة قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق ومعايير الجودة. |  |  |  |  |  |
| 16 | لا يأخذ المدقق موضوع التفتيش والمتابعة بجدية عندما يرى مخالفات مدققين آخرين تمر بدون مسائلة أوعقوبة  |  |  |  |  |  |
| 17 | عدم ملائمة بعض فقرات النظام المحاسبي الموحد مع حسابات بعض الشركات وخصوصا الشركات الكبيرة والاجنبية التي تحضر حساباتها حسب المعايير الدولية. |  |  |  |  |  |
| 18 | عدم التزام بعض المدققين بتعليمات قواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق بسبب عدم توفر الخبرة والمهارة الكافية مما يؤدي الى التعرض لمسائلة لجنة التفتيش والمتابعة |  |  |  |  |  |
| 19 | عدم تفرغ اكثرية المدققين مما يؤدي الى قلة جودة عملية التدقيق وارتكاب مخالفات لقواعد السلوك المهني ومعايير التدقيق والتعرض لمسائلة لجنة التفتيش  |  |  |  |  |  |
| 20 | عدم تعاون وإستجابة المدققين لعملية تدقيق المدقق والنظر الى هذه العملية كمسألة شخصية |  |  |  |  |  |
| 21 | عدم وجود وعي كامل عند المدققين بإيجابيات عملية تدقيق المدقق ودورها في تعزيز مكانة مهنة التدقيق في الإقليم |  |  |  |  |  |